

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/9
13 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة

١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

الاجتماع الرفيع المستوى

القضايا الناشئة أمام الاجتماع الرفيع المستوى

تقرير الأمين العام

١ - في السنوات السابقة كان الأمين العام يُعد تقارير للاجتماع الرفيع المستوى للجنة التنمية المستدامة تبرز أهم قضايا السياسة العامة المطروحة على جدول الأعمال لدورة اللجنة المعنية وكذلك التحديات الرئيسية التي ينبغي مواجهتها في المستقبل.

٢ - ولما كان المتوقع من المشتركين في الاجتماع الرفيع المستوى في الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة هو تركيز اهتمامهم على "عناصر المقررات" المنبثقة عن اجتماعات الأفرقة العاملة المخصصة للجنة، فقد قرر الأمين العام أن يقصر إسهامه في المناقشة على نوعين من المسائل: خيارات محددة من خيارات السياسة العامة التي هي موضع نقاش والتي تتصل بإدارة شؤون المحيطات، والتحديات الرئيسية المدرجة على جدول أعمال اللجنة في دوراتها المقبلة.

إدارة شؤون المحيطات

٣ - بالنظر إلى الامتداد الضخم للمحيطات في العالم، التي تغطي ٧١ في المائة من سطح الأرض، ولأهميتها الحيوية في توفير كثير من الموارد الطبيعية اللازمة لبقاء الإنسان، فإنها تلعب دوراً حيوياً في تحقيق الرفاه الإنساني على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بما في ذلك الجهود التي تبذل للقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي للأجيال الحاضرة والمقبلة. ومع أن أكثر من نصف سكان العالم، وربما ثلثهم، يعيشون في مناطق ساحلية، فإن النظم الإيكولوجية الساحلية تتعرض باطراد لأخطار تتصل

بأنشطة التنمية الإنسانية، التي يقدر بأنها تعرض أكثر من نصف سواحل العالم لخطر التدهور بدرجات عالية أو متوسطة. ومن الموارد التي تتعرض بشكل خاص للأخطار نتيجة الأنشطة الإنسانية، الشُعَب المرجانية التي يُطلق عليها أحيانا اسم الغابات المطيرة للبحار بسبب ما تشكله من نظم إيكولوجية ثمينة. ثم إن ٦٠ في المائة على الأقل من أرصدة الثروة السمكية الكبيرة تُستغل بالكامل أو بشكل مبالغ فيه.

٤ - وقد لاحظ الفريق العامل المخصص المعني بالمحيطات والبحار وبالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، الذي ينعقد بين الدورات، أن هناك فيما يبدو اتفاقا عريضا لدى المجتمع الدولي بشأن عدد من الشواغل الأساسية التي تؤثر على المحيطات والبحار، من بينها ضرورة الحفاظ على الموارد البحرية الحية وإدارتها واستخدامها بشكل مستدام، ومنع تلوث البيئة البحرية وتدهورها نتيجة الأنشطة الساحلية وغيرها، والضمم العلمي للطريقة التي تتفاعل بها المحيطات والبحار مع النظام المناخي العالمي، خاصة في فهم بعض الظواهر الطبيعية مثل النينيو والاستجابة لها، وضرورة تعزيز التعاون الدولي دعما للأعمال المتخذة على المستويات الوطنية والإقليمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وذلك بسبل منها توفير المساعدة المالية والتقنية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. ومن المفهوم أيضا أن الطبيعة المعقدة للبيئة البحرية تتطلب منهجا متكاملًا ومتعدد القطاعات إزاء إدارة المحيطات والمناطق الساحلية، بما في ذلك مجالات الأولوية التي حددتها لجنة التنمية المستدامة والمحافل الأخرى. ويجب أن يشمل هذا المنهج حلولًا اقتصادية واجتماعية وبيئية.

٥ - ومن الموضوعات التي تحظى بمناقشات مستفيضة خاصة في الشهور الأخيرة في سياق السنة الدولية للمحيطات ١٩٩٨ والأنشطة المتصلة بها، مسألة إدارة شؤون المحيطات وتنسيق الأنشطة المتصلة بالمحيطات، سواء من قبل الحكومات أو المنظمات الدولية. وهناك اعتراف كامل بأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تضع الإطار القانوني الشامل الذي يجب النظر فيه في جميع الأعمال المتصلة بهذا المجال، ومع ذلك فهناك إدراك متزايد بأن الفهم المتكامل للحيز المحيطي يجب أن ينعكس في الطريقة التي تنظر بها الأمم المتحدة إلى قضايا المحيطات. وقد قدم عدد من الوفود في اجتماعات الفريق العامل عددا من المقترحات في هذا الصدد ترد في مرفق موجز مناقشات الفريق العامل كما عرضها رئيس الاجتماع (انظر E/CN.17/1999/17). ومن المأمول فيه أن تكون مناقشات اللجنة بشأن مسألة المحيطات والبحار في الدورة الحالية فرصة للإسهام في النقاش الدائر عالميا حول هذا الموضوع وغيره من المسائل الحيوية. وستناقش الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين في خريف عام ١٩٩٩ ما توصلت إليه اللجنة من استنتاجات بشأن البحار والمحيطات، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون (المحيطات وقانون البحار).

التحضيرات للاستعراض الخمسي لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية
الجزرية الصغيرة

٦ - ستقوم الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في أواخر ١٩٩٩ باستعراض شامل للتقدم الذي تحقق في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة. وستقوم اللجنة في دورتها السابعة بالمهمة الكبيرة المتعلقة بالعمل التحضيري لتلك الدورة الاستثنائية. ومن ثم يتوقع من اللجنة أن

تعد مسودة الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية وأن تقدم توصيات بشأن طرائقها التنظيمية. وقد قام الأمين العام بإعداد عدد من التقارير التي تقيم التقدم المتحقق في تنفيذ برنامج العمل، وكانت هذه التقييمات، بالإضافة إلى نتائج الاجتماع الذي عقد بين حكومات الدول النامية الجزرية الصغيرة والجهات المانحة المتوقعة، أساس المناقشة في اجتماع الفريق العامل (١-٥ آذار/ مارس ١٩٩٩).

التحضيرات للدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة بشأن الموضوعات المتصلة بالطاقة والتنمية المستدامة

٧ - أكدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة أهمية مسألة الطاقة في إطار التنمية المستدامة. وستنظر اللجنة في دورتها التاسعة في عام ٢٠٠١ في مسألة الطاقة، التي يجب أن تسهم، وفقا لجدول أعمال القرن ٢١^(٩)، في تحقيق طاقة مستدامة للجميع. وإدراكا من الجمعية العامة لتشعب وترابط المسائل التي تدخل في إطار مناقشة قضية الطاقة في سياق التنمية المستدامة، فقد قررت أن تبدأ الأعمال التحضيرية للدورة التاسعة للجنة في دورتها السابعة، وأن تستخدم فريقا من الخبراء في الطاقة والتنمية المستدامة يكون مفتوح العضوية ومشاركا بين الحكومات، يعقد في إطار اجتماعات ما بين الدورتين الثامنة والتاسعة للجنة. ويولي الأمين العام أهمية كبرى لأن تكون التحضيرات لمناقشات اللجنة في موضوع الطاقة ذات نوعية عالية، وأعد تقريرا حول هذا الموضوع (E/CN.17/1999/8) يتضمن مقترحات بشأن تنظيم العملية التحضيرية ويوجز ما يتوقع أن تسهم به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في هذا المسعى.

الأراضي والزراعة

٨ - ستتناول لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة موضوع التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي باعتباره الموضوع القطاعي للدورة، وسوف تركز على الزراعة باعتبارها القطاع الاقتصادي الذي ستجري مناقشته. وترد المعلومات الأساسية عن خلفية هذين الموضوعين في الفصلين العاشر والرابع عشر من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، ولو أن الجمعية العامة حددت أيضا الفصول ٢-٨ و ٣٧-١١ و ٤٠ باعتبارها ذات صلة بالمناقشة المتكاملة لتلك القضايا. كما سينظر أيضا في موضوع الفقر وأنماط الاستهلاك والإنتاج باعتبارها مسائل ملحة (انظر قرار الجمعية العامة د-١٩/٢، المرفق).

٩ - والهدف الأساسي للزراعة والتنمية الريفية المستدامتين هو زيادة الإنتاج الغذائي بطريقة مستدامة وتعزيز الأمن الغذائي (جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ١٤، الفقرة ١٤-٢). ويمكن أن تركز المناقشات حول هذا الموضوع في الدورة الثامنة للجنة على السياسات الوطنية والدولية لزيادة الإنتاجية الزراعية، ومنع تدهور الأراضي وعكس اتجاه هذا التدهور، وذلك عن طريق استحداث ونشر تكنولوجيات محسنة، وعن طريق الإعلام والتعليم، وتحسين نظم الحوافز والوصول إلى الأسواق، وبناء المرافق الأساسية والمؤسسات الريفية.

١٠ - والهدف من الإدارة المتكاملة للأراضي هو تحقيق أقصى الفوائد المستدامة من موارد الأرض، بما في ذلك المنافع البيئية والاجتماعية والاقتصادية المستمدة من التربة والمعادن والمياه والتنوع الحيوي (جدول

أعمال القرن ٢١، الفصل ١٠). ويمكن أن تركز المناقشات حول إدارة الأراضي في الدورة الثامنة للجنة على الإدارة والتخطيط المتكاملين للأراضي الزراعية وغير الزراعية، بما في ذلك الغابات، ومنايع المياه، والنظم البيئية والمستوطنات المحمية، عملاً على تلبية الاحتياجات المتزايدة لسكان الريف والحضر من الغذاء والمياه ومنتجات الغابات، مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية الأساسية والخدمات الإيكولوجية وحمايتها.

١١ - ويتحمل سكان المناطق الريفية في البلدان النامية عبئاً غير متناسب من الفقر وسوء التغذية. كما أن أنماط الاستهلاك والإنتاج بين الفقراء في الريف هي أنماط غير مستدامة نظراً لعدم الوصول إلى موارد الطاقة الحديثة، والتعليم والخدمات الصحية، والتكنولوجيات المناسبة، ومرافق النقل والمواصلات، والائتمان. من هنا يمكن أن تتطرق مناقشة الزراعة والإدارة المتكاملة للأراضي إلى الاحتياجات الخاصة لجياع الفقراء، مع مراعاة أهداف المجتمع الدولي التي ترمي إلى القضاء على الفقر، وكذلك تعهدات إعلان روما بشأن الأمن الغذائي وخطة العمل التي اعتمدها القمة العالمية للغذاء في سنة ١٩٩٦^(٣) التي تدعو إلى تحقيق هدف أدنى يتمثل في إنقاص عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية في العالم بحلول عام ٢٠١٥ إلى أدنى من النصف.

١٢ - وينبغي التخطيط والتنظيم لمناقشة هذين الموضوعين الوثيقي الصلة بشكل متكامل. ومما يسهل التحضير لتلك المناقشات المتكاملة في الدورة الثامنة للجنة أن منظمة الأغذية والزراعة هي التي تقوم بدور مدير المهمة في اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بالتنمية المستدامة بالنسبة للفصلين ١٠ و ١٤. ومن الأحداث الهامة المتوقعة فيما بين الدورتين انعقاد مؤتمر دولي بشأن الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأراضي تنظمه منظمة الأغذية والزراعة وحكومة هولندا، ويتوقع أن تقدم نتائجه إسهاماً مهماً في نظر الموضوع في اللجنة في دورتها الثامنة. وسيعقد المؤتمر في ماستريخت، في هولندا، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

الغابات

١٣ - ستنظر لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة في التقرير الختامي للمحفل الحكومي الدولي المعني بالغابات. وسيعرض التقرير نتائج المحفل فيما يتعلق بموضوعات منها تنفيذ مقترحات العمل التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، وضرورة توفير موارد مالية، والمسائل المتعلقة بالتجارة والبيئة، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، وكذلك الترتيبات المؤسسية الدولية وتوصيات بشأن العمل المطلوب بخصوص إطلاق عملية تفاوضية مشتركة بين الحكومات بشأن ترتيبات وآليات جديدة أو صك ملزم قانوناً يغطي جميع أنواع الغابات.

الموضوع الشامل لعدة قطاعات: الموارد المالية/التجارة والاستثمار/النمو الاقتصادي

١٤ - يتبين بوضوح شديد من الأثر الذي تركته الأزمة المالية الأخيرة على الحالة الاقتصادية في عدد كبير من البلدان النامية أن الموارد والآليات المالية لا تزال تلعب دوراً حاسماً في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. لذلك سوف تولى أهمية كبيرة في الدورة الثامنة للجنة لمناقشة الوسائل المالية لتنفيذ جدول

أعمال القرن ٢١. وبالنظر إلى الأزمة المتعلقة بتدفقات رأس المال الخاص وزيادة تدني مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ١٩٩٧، سيكون من الضروري مرة أخرى إبراز المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي للتنمية في البلدان النامية، وخاصة بلدان أفريقيا وأقل البلدان نمواً، وأن الوفاء بالتعهدات المالية المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١ يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من مناقشة إصلاح المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي نفس الوقت سيكون من الضروري تقدير أثر الأزمة المالية الأخيرة على تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية. وفي هذا الإطار سيكون من المفيد أيضاً إجراء مزيد من التحليل لأثر الديون على المساعي المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة وتقييم المبادرات الدولية الجديدة لحل مشكلة الديون. وفيما يتعلق بالتمويل من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من القطاع الخاص والقطاع العام للبلدان ذاتها، سيكون من المفيد تركيز النقاش في الدورة الثامنة على المشاكل المحددة التي تعاني منها البلدان النامية في الوضع الاقتصادي الحالي، ومواصلة النقاش الذي بدأ في الدورة السابقة بشأن مداخل السياسة الجديدة سواء في البلدان المتقدمة النمو أو النامية. وقد يكون من المفيد في هذا الصدد تخصيص بعض الوقت لمناقشة الآليات المالية الابتكارية في مختلف القطاعات. وفيما يتعلق بتحضير الوثائق للدورة الثامنة، من المخطط عقد اجتماع فريق خبراء بشأن المسائل المالية المدرجة على جدول أعمال القرن ٢١.

١٥ - وفيما يتعلق بالتجارة الدولية والاستثمار والنمو الاقتصادي، يذكر أن الحكومات وافقت في عام ١٩٩٧ أثناء الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، على أن هناك ضرورة، من أجل الإسراع بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وحماية البيئة، وخاصة في البلدان النامية، لتهيئة الظروف التي تمكن جميع البلدان من الاستفادة من العولمة. وأكدت الحكومات أيضاً أن تحرير التجارة يجب أن يرافقه سياسات لإدارة البيئة والموارد تتيح تحقيق أقصى مساهمة ممكنة لها في تحسين حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. وبما أنه ستبدأ جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في عام ٢٠٠٠ فسوف تكون مناقشات اللجنة في دورتها الثامنة حسنة التوقيت بشكل خاص، ويجب أن تستفيد من برنامج تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي ينص في جملة أمور على أن يراعى في القرارات المتخذة لتحرير التجارة ما لتلك القرارات من أثر على التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة دإ - ٢/١٩، المرفق، الفقرة ٢٩ (ب)). ويمكن تحديد المسائل بشكل أدق في مجموعات على النحو التالي: (أ) إسهام الاستثمار المباشر الأجنبي في زيادة التوعية البيئية والقدرات الإدارية في البلدان النامية؛ (ب) ظهور عدد من المشاكل البيئية في أعقاب الاستثمار المباشر الأجنبي؛ (ج) إسهام الاستثمار المباشر الأجنبي في الالتزام بأحكام الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ (د) العوامل الميسرة والمعيقة فيما يتعلق بصدارات البلدان النامية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18، والتصويب، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8، والتصويب، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) منظمة الأغذية والزراعة، تقرير قمة الغذاء العالمية، روما، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الجزء الأول (WFS 96/REP)، التذييل.

— — — — —